Dirassat & Abhath
The Arabic Journal of Human and Social Sciences

مجلة دراسات وأبحاث
المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية

EISSN: 2253-0363
ISSN : 1112-9751

تأثير جائحة كورونا على مستقبل النظام الدولي

هل سينتقل مركز القرار الدولي من الغرب إلى الشرق؟

The Impact of Corona pandemic on the future of International Order

Will The International decision centre move from the West to the East ?

Belkhira Mohamed بلخيرة محمد
University of Hassiba Benbouali-Chlef جامعة حسيبة بن بوعلي-الشلف
Laboratory of Globalization and Arabic policies reform مخبر العولمة وإصلاح السياسات العربية
m.belkhira@univ-chlef.dz

تاريخ الاستلام: 2021-01-29 **تاريخ القبول:** 2021-07-04

الملخص

تحاول هذه الورقة دراسة مدى اعتبار جائحة كورونا حدثا مفصليا في مسار النظام الدولي، وفيما إذا كانت قدرة الصين على إدارة الأزمة، تعد مؤشرا أوليا على إمكانية انتقال مركز القيادة العالمية من الغرب إلى الشرق، لا سيما في ظل وجود مؤشرات كمية تدل على صعود القطب الأسيوي-الصيني على حساب تواري القطب الغربي-الأمريكي.

من السابق لأوانه الحكم على تأثير الأزمة الوبائية في مستقبل النظام الدولي؛ بسبب سواد حالة اللايقين بشأن البعد الزمني للوباء،وصعوبةحصر حجم آثار الأزمة على القوى الكبرى. كما أن بنية النظام الدولي القائم، والتحديات الداخليةوالخارجية التي تواجهها الصين، ستحول -على المدى المنظور- دون تشكيل قطب شرقي-صيني قادر على الإحلال محل القطب الغربي-الأمريكي.

الكلمات المفتاحية: كوفيد-19، النظام الدولي، العلاقات الدولية.

Abstract: This paper tries to underline how can we consider Corona pandemic as being a pivotal event on the international order; and how can the Chinese management of the crisis be a preliminary indicator of possible displacements of the order from the West to the East. Mainly, when many quantitative indicators show the raise of Chinese-Asian pole versus the fading American-western pole.

It is hard to judge the impact of the epidemic crisis on the future of the international order, for the uncertainty of coronavirus's future, besides the difficulty in quantifying its harmful effects on those powers. Additionally, today international order structure, the internal and external challenges facing China nowadays will hinder the building of an Asian pole that substitutes the Western one.

Keywords: Covid-19, International Order, International relations.

مقدمة:

تفيد المعطيات التاريخية بأن النظم الدولية عادة ما تولد من رحم الحروب العالمية والأحداث الدولية الكبرى التي تفضي إلى تغير في موازين القوى تجسد نمطا معينا من العلاقات الدولية تفرضه -بشكل أو بآخر- القوى المنتصرة على الأطراف المنهزمة التي تجد نفسها مرغمة على التقيد بقواعد ومؤسسات دولية جديدة.

في هذا الإطار، تصب أراء العديد من المفكرين في الاتجاه القائل بأن انتشار وباء كورونا (كوفيد-19) الذي فرض أزمة عالمية لم تشهد لها البشرية مثيلا منذ الحرب العالمية الثانية، و ما نجم عنه و لا يزال من تداعيات كارثية ضخمة تصنف ضمن "نقاط التحول المركزية" (Turning Points) واللحظات الفارقة في مسار تطور الإنسانية، و أن "عالم ما بعد كورونا" (Post-Corona World) لن يكون كسابقه؛ بحكم التحولات اللامتناهية ذات الصلة، و البعد العالمي للفيروس الذي لا يمكن اعتباره – حسب العديد من الملاحظين- مجرد حدث عابر كغيره من موجات الأوبئة السابقة، إذ أن التغيرات الجوهرية ذات الطابع السياسي، الاقتصادي و المجتمعي المصاحبة للوباء، وضعت العالم أمام نقطة تحول فاصلة، قد تلعب دورا حاسما في تغيير

بنية و نسيج العلاقات الدولية، وتاليا التأسيس لنظام دولي جديد.

وعليه، واستنادا إلى الافتراض الذي مفاده أن التاريخ يدونه المنتصرون، فإن الوحدات الدولية الكبرى المتنافسة التي تتمكن من إدارة الأزمة الوبائية بكفاءة وبفعالية، وتاليا التقليل من حجم الأضرار الاقتصادية والاجتماعية إلى حدها الأدنى، هي المؤهلة لاعتلاء سلم النظم الدولي على حساب الدول المتعثرة، أي أن موازين القوى ستميل لفائدة الوحدات الدولية التي تتمكن من تقويض الخطر المحدق والخروج بأقل الخسائر؛ بفضل سياساتها الحكيمة ونظمها السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والصحية.

1- أهمية وأهداف الدراسة: تكمن أهمية هذه الورقة في البحث فيما إذا كانت أزمة كورونا تشكل " نقطة تحول" مركزية ولحظة فارقة في مسار العلاقات الدولية، قد تلعب دورا حاسما في إعادة توزيع القوة والنفوذ في العالم، وتشكل تاليا مدخلا لنظام دولي جديد بقيادة الصين القوة المتنامية التي أبانت عن قدرة كبيرة في إدارة الأزمة، مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية المتوارية. وتهدف هذه الدراسة إلى بحث مدى تأثير الأزمة الوبائية العالمية -باعتبارها منعرجا حاسما في مسار حركة التفاعل الدولي- في مستقبل النظام الدولي، لاسيما في ظل قدرة بعض الدول الاسيوية الصاعدة غير الديمقراطية وعلى رأسها الصين في إدارة الأزمة، على حساب تعثر الدول الغربية الديمقراطية المتوارية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية التي تهيمن على النظام الدولي منذ انتهاء الحرب الباردة.

2- إشكالية الدراسة: استنادا إلى ما سبق، يمكن لنا طرح الإشكالية التالية: **ما مدى تأثير جائحة كورونا على مستقبل النظام الدولي؟**

للإجابة على الإشكالية البحثية، تمت صياغة الفرضية التالية: **تحديد مدى تأثير جائحة كورونا على مستقبل النظام الدولي مرتبط بحجم الأثار الاقتصادية والمجتمعية للأزمة الوبائية على القوى الكبرى المتنافسة.**

3- منهجية الدراسة: تقتضي طبيعة الموضوع توظيف ما يعرف بالتكامل المنهجي، من خلال الاستعانة بالمنهجين التاليين:

أ-المنهج المقارن: تبدو أهمية هذا المنهج في هذه الورقة من خلال المقارنة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين -باعتبارهما القوتين العالميين المتنافستين مع مطلع القرن الحادي والعشرين- من حيث كيفية إدارة كل طرف لجائحة كورونا (كوفيد-19)، وسلوكه الخارجي في عز الأزمة الوبائية تجاه بيئته الخارجية، فضلا عن المقارنة البينية من خلال تبيان عناصر القوة والضعف، وتداعيات ذلك على مكانة ووزن كل منهما في الساحة الدولية وعلى مستقبل النظام الدولي.

ب- أسلوب السيناريو: يجري الاعتماد على أسلوب السيناريو في رصد الملامح البنيوية لمستقبل للنظام الدولي -من وجهة نظر الباحثين- إبان فترة ما بعد كورونا، و هذا استنادا إلى افتراضات أو معطيات آنية معينة، من خلال التعرض إلى نمطين: **السيناريو المحتمل**، الذي يقوم على تصور لمستقبل مبني على دخول متغيرات جديد تؤدي إلى تحول في بنية النظام الدولي[1]، و هذا استنادا إلى الافتراضات القائلة بأن الأزمة الوبائية تمثل منعرجا حاسما في مسار حركة التفاعل الدولي، والآثار الكارثية على القوى الكبرى التي تسيء إدارة الأزمة، فضلا عن المؤشرات الدالة على صعود القطب الصيني الأسيوي على حساب تواري القطب الأمريكي الغربي، و**السيناريو الاتجاهي**، الذي يفترض أن مسار التداعيات محكوم بمتغيرات متوافرة، و أن إمكانية تغير بنية النظام الدولي تبقى مستبعدة، و هذا على أساس أن فيروس كورونا هو مجرد حدث وبائي لا يرقى إلى مستوى الحرب العالمية المدمرة، و أن الصين رغم توفرها على عناصر قوة هائلة ليست مهيئة حاليا لاعتلاء عرش النظام الدولي الذي تصر الولايات المتحدة و حلفاؤها على عدم التخلي عنه لفاعل دولي لا يقاسمها نفس القيم و المصالح.

المحور الأول: هل تشكل الجائحة منعرجا حاسما في مسار العلاقات الدولية؟

ثمة شبه إجماع لدى المختصين في مجال العلاقات الدولية مفاده أن النظم الدولية نشأت تاريخيا عقب حروب و أحداث كبرى، حدث ذلك مع معاهدة واستفاليا (1648) التي وضعت أسس الدولة القومية الحديثة، ومؤتمر فيينا (1815) الذي أرسى نظاما دوليا أمتد قرابة مائة عام عقب الحروب النابوليونية، و معاهدة فرساي

(1919) التي أقامت نظام ما بعد الحرب العالمية الأولى الذي أرساه مؤتمرا بوتسدام وبالطا[2]، و الحرب الكونية الثانية التي أفضت إلى نظام دولي قائم على الثنائية القطبيةبزعامة كل من الاتحاد السوفياتي السابق والولايات المتحدة، قبل أن تستأثر الأخيرة بالنظام الدولي الجديد الأحادي القطب غداة الانهيار المفاجئ لأحد عمودي النظام (1991) السائد طيلة الحرب الباردة.

استنادا إلى ردود الأفعال الصادرة عن رجال السياسة، تعتبر الجائحة بمثابة حربلكنها مختلفة عن الحروب الكلاسيكية من حيث الأطراف والأدوات، فالأمر يتعلق بعدو غير قابل للملاحظة، لكنه فتاك يستهدف البشرية جمعاء، ومعركته غير محددة ولم تعد المؤسسة التقليدية قادرة على التصدي "للعدو الجديد"، لاسيما ما تعلق بالضغط النفسي والتصدع الاجتماعي الذي يحدثه[3]، الأمر الذي دفع بمختلف الوحدات السياسية إلى إقرار حالة الطوارئ.

لقد تكررت عبارة "نحن في حالة حرب" ضمن خطابات قادة الدول الأكثر تضررا، من بينهم الرئيس الفرنسي "إيمانويل ماكرون" ((نحن في حالة حرب(...) نحن لسنا في حالة مواجهة (...) دولة أخرى. لكن العدو (...) غير مرئي وصعب الاقتناص لكنه يحرز تقدما)) [4]، والرئيس الأمريكي السابق "دونالد ترامب" الذي قرر في 18 مارس 2020 تفعيل قانون الدفاع الوطني (القانون الحربي الصادر سنة 1950) الذي ينص على تسخير كافة الموارد والطاقات المتاحة والمؤسسات الحكومية، بما في ذلك المؤسسة العسكرية لمكافحة الوباء [5]. وهذا ما ذهب إليه المفكر الأمريكي "نعوم نشومسكي" (Noam Chomsky)، عندما قال بأن "كوفيد-19" يعد بمثابة حرب تقوم على منطق إعادة البناء عبر التدمير[6]، أي أن الجائحة تشكل منعرجا حاسما في مسار العلاقات الدولية. كتب أحد الباحثين العرب في هذا الشأن ((تصنف جائحة كورونا ضمن الأحداث المفصلية ذات التأثيرات العالمية الجوهرية التي يصعب تخيل تداعياتها على المدى البعيد)) [7]، وقال آخر ((يمكن أن يكون صراع الدول مع فيروس كورونا حاليا لحظة انعكاس في مسار العالم و مرحلة مفصلية في التاريخ الحديث))[8]. وكتب ثالث ((إن الجائحة (...) مؤشر على تحولات كبيرة تحدث في العالم وفي الحضارة المعاصرة)) [9]، مما يؤشر على أن حركة التفاعل الدولي ستشهد تغييرا بعد الجائحة.

ثمة شبه إجماع لدى الباحثين مؤداه أن عالم ما بعد كورونا سيكون مختلفا عن سلفه، على غرار محمد عز العرب رئيس وحدة الدراسات العربية و الإقليمية بمركز الأهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية الذي قال ((يبدو أن عالم ما بعد كورونا سوف يختلف عما قبله))[10]، و أن جائحة كورونا -كما يرى العديد من الباحثين ستؤثر لا محالة على النظام الدولي: قال باحث مغربي ((يشكل انتشار وباء كورونا (...) نقطة مفصلية في تاريخ النظام الدولي وستظل تأثيراتها ترخي بظلالها على مختلف مظاهر السياسات الدولية لعقود كثيرة)) [11]، وكتب عمرو عبد العاطي باحث متخصص في الشؤون الأمريكية في مجلة "السياسة الدولية" ((تشكل جائحة فيروس كورونا لحظة حاسمة في النظام الدولي الراهن))[12]، وقال "هنري كيسنجر" (Henry Kessinger)- في مقال نشرته صحيفة "وول ستريت جورنال" مع مطلع شهر أفريل 2020 ((إن كورونا سيغير النظام العالمي إلى الأبد))[13]، موضحا أن حجم الأضرار التي ألحقها الفيروس قد تكون عرضية، لكن تداعياته قد تستمر لأجيال عديدة[14].

في المقابل، ثمة من يحاجج أن عالم ما بعد كورونا سيكون مجرد نسخة معدلة عن العالم الموروث عن الحرب الباردة، بحجة أن الوباء مازال حتى الآن تحت السيطرة، و أنه ستتم محاصرته عاجلا أم آجلا، لتستأنف الحياة العامة تدريجيا، من بينهم سعيد الصديقي أستاذ العلاقات الدولية بجامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس المغربية، الذي أعترف بحدوث تغيرات هامة بيد أنها لن تؤثر في أسس هيكل النظام الدولي القائم الذي سيستعيد عافيته لمجرد عودة الأمور إلى طبيعتها، مقللا من شأن الحدث الوبائي ((هناك مبالغة كبيرة من قبل بعض المحللين الذين ينذرون بتحول جذري في السياسات الدولية، (...)، و هذا أمر مجانب للصواب؛ لأننا أمام وباء وليس معركة عالمية قائمة على العداء و الانتقام))[15].

يجادل ذات الباحث بأن الضغوط الممارسة على الولايات المتحدة؛ نتيجة سوء تعاطي إدارة "ترامب" مع الجائحة وما

يترتب عن ذلك من خسائر بشرية واقتصادية، لا تكف لإزاحتها عن القيادة العالمية؛ بحكم الأبعاد المختلفة لقوتها، مما يوفر لها القدرة على سرعة التعافي مقارنة بغيرها من الدول[16].نفس الطرح يتبناه الدكتور عصام عبد الشافي أستاذ العلاقات الدولية، بجامعة سكاريا التركية الذي يرى بأن جائحة كورونا واستنادا إلى المعطيات التاريخية للأوبئة خلال القرن العشرين، لن تؤدي إلى تحول جذري في نمطية النظام الدولي الذي سيظل -على المدى المنظور- قائما على الأحادية القطبية، على أن يستمر الطابع الصراعي على حركة التفاعل الدولي [17]، خاصة بين الصين والولايات المتحدة.

المحور الثاني: إدارة أزمة كورونا: مقارنة بين النموذجين الأمريكي والصيني

استنادا إلى المعطى التاريخي القائل بأن التاريخ يكتبه المنتصرون والذي مفاده أن القوى المنتصرة وحلفاءها في الحروب والأزمات الكبرى هي التي تفرض قواعد اللعبة على القوى المنهزمة وأتباعها، يرى "جون ألين" (John Allen) مدير "مؤسسة بروكينغز" أن الوحدات الدولية التي يكتب لها النجاح في المعركة ضد فيروس كورونا القاتل، هي من يتسنى لها كتابة التاريخ [18]. بمعنى أن القوى الكبرى التي تتمكن من إدارة أزمة كورونا وتقليص حجم الخسائر إلى حدها الأدنى، هي المؤهلة أكثر من غيرها إلى ارتقاء سلم النظام الدولي، على حساب تراجع مكانة القوى التي تفشل في إدارة الأزمة، وتتكبد خسائر معتبرة، والتي ليس بمقدورها إعادة بناء نفسها، أي أن موازين القوى ستميل لفائدة الوحدات التي تتمكن من تقويض الأزمة؛ بفضل سياساتها الحكيمة ونظمها السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والصحية.

إن تفاوت الدول حول مدى كفاءتها على إدارة أزمة الجائحة المرتبط -إلى حد كبير-بتباينها من حيث الممكنات والمهارات البشرية المسخرة في التعاطي مع المعضلة، سيفضي حتما إلى نتائج وتداعيات متفاوتة على وزن الدولة في الساحة الدولية. فالمعطيات التاريخية أثبتت أن الأزمات الكبرى التي تمثل منعرجا حاسما في مسار العلاقات الدولية، غالبا ما تتسبب في انهاء أو على الأقل تقليص دوره بعض الدول على المستوى الدولي، وفي عودة البعض الثاني إلى الواجهة، وارتقائه في سلم النظام الدولي، وكما يقال "إنما القيادة بكثرة صوابها"، أي أن الأزمات الكبرى تؤدي إلى هبوط البعض وصعود البعض الآخر الذي يصبح له دور جديد ملموس ومؤثر في صنع القرار الدولي لم يكن متوفر لديه من قبل [19].

بصرف النظر عن خصوصيات الأنظمة السياسية السائدة في مختلف دول العالم، وما يترتب عن ذلك من تأثير على توجهات صانعي القرار في انتهاج سياسات معينة دون غيرها، تميز تعاطي الدول مع الجائحة بتباين واضح، ويتجلى ذلك على الخصوص في النموذجين الصيني والأمريكي.

أولا-النموذج الأمريكي: اختبار سيء للقيادة:

يرى الملاحظون أن الولايات المتحدة لم تفلح في إدارة أزمة كورونا بالطريقة المناسبة والفعالية المطلوبة، ويعوز البعض فشلهافي التعامل مع الجائحة إلى جملة من الأسباب، أهمها:

1- سوء تقدير الإرادة السياسية:إن الرئيس "ترامب" الذي أنكر في البداية و جود أزمة، صرح بأن كورونا هي مجرد انفلونزا عادية وبدا متفائلا، محاولا تهدئة و زرع الاطمئنان في نفوس مواطنيه، عندما قال بأن الوباء سيكون مآله الزوال، سرعان ما غير رأيه، أي بعد أن أظهر حجم انتشار الوباء في العاصمة واشنطن و ولايات أخرى حجم الكارثة، حينها أقر بأن الولايات المتحدة في مواجهة عدو غير مرئي يمكن أن يجر بلاده إلى حالة ركود غير مسبوقة، مما دفعه إلى اتخاذ إجراءات من قبيل إعلان حالة الطوارئ في بعض الولايات، مركزا على البعد الاقتصادي، من خلال طرحه لحزمة تحفيز اقتصادي بنحو تريليوني دولار[20].

2-استجابة في "الوقت بدل الضائع": تباطأت الإدارة الأمريكية وتأخرت كثيرا في اتخاذ الإجراءات الضرورية لمواجهة الوباء، فعلى الرغم من أن تاريخ الإعلان عن تسجيل أول حالة إصابة مؤكدة بالفيروس يعود إلى 21 جانفي 2020، إلا أن الإجراءات الوقائية الاستعجالية لم يتم اتخاذها حتى 16 مارس 2020، مما أدى إلى انتشار الفيروس على نطاق واسع في الولايات المتحدة التي لم تتعامل حكومتها الفيدرالية بالجدية الكافية مع الإصابات الأولى للوباء، إلى درجة جعلت أقوى دولة في العالم الطرف الأكثر تضررا. أفاد "أنتوني فاوتشي" (Anthony Fauci) مدير المعهد القومي

الأمريكي للأمراض المعدية والحساسية أنه لو تم اتباع الارشادات في وقتها، لتم انقاذ الكثير من الأرواح[21].

03- عدم قدرة النظام الصحي على مواكبة الحدث: أماط الفيروس اللثام عن عورة النظام الصحي الأمريكي، إذ أعترف الأمريكيون بعدم قدرة نظامهم الصحي على مواكبة الحدث، من بينهم "لاري هوجان" (Larry Hogan) حاكم ولاية "ماريلاند" "((ليس لدينا ما يكفي من وحدات الاختبار، وليس لدى أية ولاية أخرى ولا الحكومة الفدرالية إجابة مفيدة...))[22]، و تساءل الباحث التجاني عبد القادر حامد "((كيف تعجز أكبر دولة (...) في العالم أن توفر كمامات عازلة للعاملين في الحقل الطبي؟))[23]. وقال الأكاديمي"آدم جافني" (Adam Gaffney)، بأن الأمر يتعلق بفوضى وليس نظاما للرعاية الصحية[24].

تعرضت الحكومة الفيدرالية بسبب سوء تعاطيها مع الوباء، لوابل من الانتقادات، حيث قال "روبرت رايتش" (Robert Reich) أستاذ السياسات العامة بجامعة كاليفورنيا بأن إجراءات ترامب ستكون غير مجدية. ويرى المتتبعون أنه من غير المعقول أن تعجز قوة كبرى في حجم الولايات المتحدة عن التعاطي مع فيروس كوفيد-19، إذ اعتبر العالم السياسي الأمريكي "ميكا زينكو" (Micah Zenko) في مقال نشرته مجلة "فورين بوليسي" الطريقة التي تعاملت بها إدارة "ترامب" مع الجائحة أسوأ فشل استخباري في تاريخ البلاد[25].

ثانيا- النموذج الصيني: اختبار جيد للقيادة:

يرجع بعض المحللين السياسيين نجاح الصين في التعامل مع الفيروس والحيلولة دون تفشيه، وتاليا تحولها إلى نموذج قابل للاحتذاء، إلى اتخاذها جملة من الإجراءات الفعالة، أبرزها[26]:

1- فرض حجر صحي مبكر: سارعت الصين مبكرا (23 جانفي 2020) في الاستجابة والتعامل الجاد مع الجائحة، من خلال فرض حجر صحي على سكان إقليم "هوبي" بؤرة انتشار الوباء، والمدن المجاورة وعلى كافة الوافدين إلى العاصمة بكين، مما ساهم في تعزيز قدرات الدولة على الحد من انتشار الفيروس في مختلف الأقاليم الصينية. ويرى بعض المتتبعين أن العاملين السياسي والثقافي لعبا دورا مهما في درجة التقيد بالحجر الصحي، إذ تفيد بعض المصادر بأن قدرة بعض الدول الأسيوية في إدارة الأزمة مرتبط بقيم الانضباط وطاعة السلطة، وخبرة التعامل مع أوبئة سابقة، مقارنة بالدول الغربية[27].

2- إغلاق المدن وبناء المستشفيات: لجأت الصين إلى إغلاق العديد من المدن محل تفشي الوباء، من أجل شل حركة انتشاره في المدن الأقل تضررا، وفرضت تدابير وآليات صارمة على حركة الأشخاص، إذ لم يكن يسمح سوى لشخص واحد فقط من كل أسرة للخروج من المنزل ولمرة واحد في كل 48 ساعة لاقتناء الحاجيات الأساسية. كما قامت ببناء عدة مستشفيات في أزمنة قياسية مخصصة لاستقبال العدد المتزايد من الحالات المصابة، إذ استطاعت في ظرف أسبوع فقط تشييد مستشفى بطاقة استيعابية تقدر بألف سرير لعلاج المصابين [28]، ناهيك عن تحويل مباني (قاعات رياضية، مراكز المعارض...الخ) إلى مستشفيات مؤقتة لتغطية العجز المسجل في المؤسسات الاستشفائية.

3- فرض عقوبات صارمة: قامت السلطات الصينية في08 فيفري 2020 بإصدار لوائح تنظيمية تهدف إلى معاقبة المخالفين لقواعد مكافحة الوباء، واللافت للانتباه أن هذه القواعد تصل إلى درجة حكم الإعدام، والغرض من تغليظها هو الحد من تزايد المخالفين، ولم تتردد الشرطة الصينية في توقيف واحتجاز كل من تسول له نفسه مخالفة تدابير الحجر الصحي، أو الاخفاء المتعمد لسفره نحو المناطق المنكوبة بالفيروس. في ذات السياق، تم إدراج مخالفات مثل الإصابة أو القتل العمدي لأعضاء السلك الطبي، الرفض العنيف لتدابير العلاج، عرقلة سير التخلص القانوني من المصابين بالأمراض المعدية وتدمير ممتلكات المؤسسات الطبية والصحية، ضمن الجرائم التي يعاقب عليها القانون في الصين.

4- توظيف التكنولوجيا المتقدمة: لعل أهم ما يميز النموذج الصيني هو استخدام التكنولوجية المتقدمة في مكافحة الوباء، من خلال الاعتماد على الروبوتات الطبية كبديل مكمل وداعم للطواقم الطبية، والتي لعبت دورا مهما في كشف الحالات المصابة، تسجيلها، وتحديد درجة خطورتها والبيانات الصحية ذات الصلة، قبل رفع التقارير للطواقم الطبية، للفصل في نوعية العلاج والجرعة اللازمة. كما تم اللجوء إلى سيارات الإسعاف بدون سائق لنقل المصابين إلى

المستشفيات، والطائرات بدون طيار للمسح السريع لحركة المرور في الشوارع و ...، فضلا عن استخدام تقنية الطباعة الثلاثية الأبعاد لتشييد غرف الحجر الصحي خلال فترة وجيزة، مما سمح ببناء عدد معتبر من غرف العزل القادرة على استيعاب أكبر عدد من المصابين في ظرف ساعتين فقط، ناهيك عن استخدام تقنية "الهولوجرام" في العديد من المصاعد، بهدف التقليل من انتشار المرض عن طريق التلامس[29].

حظي النموذج الصيني بتقدير لا نظير له، فقد أعرب "نيكولاس كريستاكيس" (Nicholas Christakis) الأستاذ بجامعة "ييل" عن إعجابه لتجربة الصينيين، عندما نوه بإنجازهم المذهل من وجهة نظر الصحة العامة، وامتدح الأمين العام لمنظمة الصحة العالمية القيادة الصينية وصرامتها في التعامل مع انتشار الفيروس، داعيا إلى استلهام الدروس من التجربة الصينية وتعميمها على بقية دول العالم[30]. هذا يعنى أن الصين وفقت -إلى حد بعيد- في تحويل الفيروس "المحلي الإنتاج" إلى فرصة مواتية من أجل الترويج لدبلوماسيتها العامة على أوسع نطاق ممكن في العالم، الأمر الذي يمثل مؤشرا على تفوق الصين على الولايات المتحدة في مجال القوة الناعمة، مما يعني أن الصين تمر بلحظة تاريخية فارقة تبدو فيها الفاعل الدولي الأكثر قوة في مجال الصحة العامة، قد يفتح لها المجال لتأدية أدوار أخرى تمهد لها الطريق نحو الزعامة العالمية[31].

لقد أظهرت الجائحة انتفاء العلاقة بين طبيعة الأنظمة السياسية والقدرة على مواجهة الأزمات الكبرى، وأن توفر الإمكانات والقدرات رغم أهميتها غير كافية، ما لم تتوفر عناصر أخرى ذات الصلة بالمهارة والكفاءة البشرية. فالدول التي سارعت إلى تحليل الموقف واستجابت في الوقت والمكان المناسبين، تمكنت من تقليص الخسائر إلى حدها الأدنى، مثل بعض دول شرق آسيا، أما تلك التي تهاونت واستخفت بالأزمة، ولم تتدخل إلا بعد فوات الأوان، فكانت النتائج كارثية، على غرار العديد من الدول الغربية، رغم امتلاكها لمنظومات صحية عالية الكفاءة، أي أن طريقة تعاطي مختلف الأنظمة السياسية في العالم مع الجائحة أظهرت -كما يقول مصطفى بخوش- تفاوتا صادما يصب في مصلحة الأنظمة الأوتوقراطية على حساب الأنظمة الديمقراطية[32]، مما يؤكد -حتى الآن- على نجاح الأولى و فشل الثانية في إدارة أزمة كورونا.

المحور الثالث: هل توظف الصين مخرجات الجائحة للتربع على عرش النظام الدولي؟

حظي النموذج الصيني في التعامل مع أزمة كورونا العالمية بتغطية واسعة من طرف وسائل الإعلام العالمية التي وضعت بكين في موقف الصنديد الذي يفاخر بسردية مكافحة انتشار الوباء، و يعزز مسعاه نحو التربع على عرش القيادة العالمية، فقد سعت الصين إلى تسليط الأضواء و جلب اهتمام المجتمع الدولي إلى "نموذجها الناجح" في التعاطي مع أخطر تهديد للبشرية في العصر الحديث، من خلال تقديم مساعدات مستعجلة إلى العديد من دول العالم -بما في دول أوربية عضوة في حلف شمال الأطلسي-، منتهزة فرصة عجز الولايات المتحدة الأمريكية الدولة الأكثر تضررا عن احتواء الوباء. فبعد أن تمكنت من امتصاص الصدمة الأولى، احتواء الموجة الأكثر خطورة للفيروس وتغيير مسار الوباء، قامت الصين بتقديم يد العون إلى أكثر من 98 دولة حول العالم ضمن إطار ما يعرف بـ "دبلوماسية الأقنعة"، إذ ينتج المارد الأسيوي التي يأتي منه نصف الإنتاج العالمي من الكمامات الطبية نحو 20 مليون قناع واقي يوميا و07 مليارات كمامة سنويا[33].

لقد نصبت الصين نفسها الطبيب ومختبر الصحة العامة بالنسبة للغرب، حيث سارعت في شهر مارس 2020 إلى مساعدة العديد من الدول الأوربية، على غرار إيطاليا التي كانت تمثل في تلك الفترة المركز الأوربي لانتشار الوباء، إذ هبطت طائرة صينية -في عز الأزمة الوبائية وشح المساعدات- بمطار روما وعلى متنها تسعة خبراء في مجال الصحة العامة، و31 طنا من الأجهزة والمعدات الطبية، وكميات معتبرة من الأدوية[34]. وقد اعتبرت هذه الخطوة ذات الدلالة الرمزية جزءا من بناء ما وصفه الرئيس الصيني "شي جين بينغ" (Xi Jinping) بـ "طريق الحرير الصحي" في مكالمة هاتفية مع رئيس الوزراء "جوزيبي كونتي" (Giuseppe Conte)، غداة وصول المساعدات الصينية إلى إيطاليا التي تعد أول دولة من مجموعة الدول الصناعية السبعالكبار (G7) انضمت إلى "مبادرة الحزام والطريق" في

مارس 2019، مما أثار غضب واستياء واشنطن وعدد من العواصم الأوربية [35].

لم يفوت المسؤولون الصينيون انتهاز فرصة المأزق الذي وجد الأوروبيون والأمريكيون أنفسهم فيه؛ بفعل "كوفيد-19"، لتذكير الرأي العام العالمي بتفوق النموذج الأسيوي-الصيني على حساب فشل النموذج الغربي-الأمريكي؛ بسبب "اللامسؤولية" و"انعدام الكفاءة" لدى النخب السياسية الغربية. هذا يعني أن الصين تحاول في إطار "استراتيجية الخروج للعالم" تقديم نفسها على الساحة الدولية باعتبارها الفاعل الدولي الأكثر قدرة على الوقوف إلى جانب مختلف الوحدات الدولية المتضررة، بصرف النظر عن توجهاتها السياسية أو الأيديولوجية. قال "جوزيب بوريل" (Josep Borrell) مسؤول السياسية الخارجية في الاتحاد الأوربي بشأن الغرض غير المعلن للدبلوماسية العامة المنتهجة من طرف الصين في ظل أزمة كورونا ((تسعى الصين بقوة إلى نشر رسالة مفادها أنها شريك مسؤول و موثوق، عكس الولايات المتحدة الأمريكية))[36]، و محو الصورة الذهنية المتداولة التي مفادها أن الصين هي المسؤول الرئيسي عن انتشار الوباء في العالم وخروجه عن السيطرة؛ بسبب تسترها عن المعلومات ذات الصلة. فالصين -حسب بعض الاتجاهات- ((نجحت [حتى الآن] في الانتقال من الدولة الحاضنة للوباء إلى الدولة المسؤولة القادرة على توظيف دبلوماسية المساعدات الطبية من أجل تعزيز صورتها لدى الدول الأخرى))[37].

إن تجاهل الاتحاد الأوربي و عدم استجابته لنداء الاستغاثة الذي جاء على لسان ممثل إيطاليا الدائم لدى الاتحاد "ماوريتسو مساري" في شهر فيفري 2020، و القاضي بتقديم مساعدات طبية مستعجلة، دفع "إليزابيث بروا" (Elizabeth Brow)، مديرة مشروع الردع الحديث في المعهد الملكي للخدمات المتحدة، إلى القول بأن التنازل المخزي للاتحاد الأوربي عن المسؤولية الملقاة على عاتقه، و اخفاقه في تقديم المساعدة الطبية لأحد أعضائه الذي كان في عين الإعصار، ترك فراغا تعمل الصين على ملئه[38]، وهذا ما أكدت عليه الباحثة صدفة محمد محمود ((بالنظر إلى طموحاتها العالمية، فإن الجهود المبذولة لتقديم الصين نفسها كقائد للصحة العالمية ليست مفاجئة (...)، حيث ترك الغياب الأمريكي النسبي عن القيادة الصحية العالمية و الاضطرابات التي تعاني منها الدول الأوربية للصين مجالا واسعا للمناورة، مكنها من ملء الفراغ الذي خلفته الولايات المتحدة الأمريكية))[39].

إن ضعف الولايات المتحدة و تراجع دورها في السنوات الأخيرة و فشلها الملحوظ في تدبير قضايا دولية مختلفة، بما في ذلك سوء إدارتها لأزمة كورونا التي أثبتت -حسب العديد من المتتبعين- تراجع وتآكل ما يمكن تسميته بـ "الثقة الدولية" في القيادة الأمريكية للعالم، بحكم سلوك إدارة "ترامب" القائم على تغليب المصالح الذاتية الضيقة على حساب المصلحة الكلية للعالم، في مقابل قدرة الصين على التعاطي مع الجائحة، وسعيها إلى ملء الفراغ الذي تركته واشنطن، من خلال تقديم المساعدات الطبية لبعض الدول الغربية الأكثر تضررا من الفيروس، فتح المجال أمام تأجيج الجدل حول إمكانية تولي بكين عرش النظام الدولي غداة انتهاء الأزمة الوبائية [40]. كتبت الباحثة هالة محمود طه دودين في هذا الشأن ((قد يضع فيروس كورونا الولايات المتحدة الأمريكية في خطر، فقد أظهرت ضعفا في التعامل مع هذه الأزمة (...)، فالصين ذات النظام السياسي الشمولي (...) كانت أكثر قوة وفاعلية في التعامل مع فيروس كورونا، وهذا قد ينذر بتغيير قواعد النظام الدولي وانتقاله إلى الصين)) [41]. كما توقع الدكتور عصام عبد الشافي الذي استبعد تأثير أزمة كورونا على بنية النظام الدولي على المدى المنظور، انتقال السلطة والنفوذ من الغرب إلى الشرق، خصوصا بعد النجاحات المحققة من طرف الصين، دول جنوب شرق آسيا، كوريا الجنوبية وسنغافورة في التعاطي مع أزمة كورونا بمؤشرات تجاوزت الدول الغربية، مثل فرنسا، بريطانيا، إيطاليا وألمانيا، والولايات المتحدة الأمريكية [42].

في محاولة منها إلى استشراف ملامح النظام الدولي خلال مرحلة ما بعد كورونا، سارعت مجلة "فورين بوليسي" الأمريكية في عددها الصادر في مارس 2020 إلى نشر تقرير تحت عنوان "كيف سيبدو العالم بعد جائحة فيروس كورونا؟" تضمن توقعات 12 عالما و مفكرا بارزا من مختلف أنحاء العالم، من بينهم "ستيفن والت" (Stephen Walt) أستاذ في العلاقات الدولية بجامعة هارفارد الأمريكية الذي

توقع أن الانتشار الأفقي للوباء سيسرع من وتيرة انتقال السلطة و النفوذ العالمي من الغرب إلى الشرق، مستدلا باستجابة دول شرقية في مواجهة الوباء، و على رأسها الصين التي أبانت عن قدرة و استعداد –رغم تعثرها مع بداية اكتشاف الفيروس- في التعاطي الجيد مع الوباء، في مقابل تعثر و تخبط الدول الغربية، و في مقدمتها الولايات المتحدة التي من المرجح أن تفقد زمام القيادة العالمية خلال فترة ما بعد "كورونا" لصالح الصين؛ بسبب أنانيتها، انكفائها على ذاتها و خسارتها لاختبار القيادة[43].

في ذات السياق، يعتقد"كيشور محبوباني" (Kishore Mahbubani) الباحث في معهد آسيا للبحوث بجامعة سنغافورة وصاحب كتاب "هل فازت الصين؟" بشأن تداعيات جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي و التحدي الصيني للهيمنة الأمريكية، بأن الوباء سيساهم في تعجيل التغيير الذي بدأ فعلا و المتمثل في الانتقال من "العولمة الأمريكية" إلى "العولمة الصينية"، مشيرا إلى أن هذا السيناريو أضحى أكثر ترجيحا في خضم فقدان الأمريكيين ثقتهم في العولمة و التجارة الدولية، لاسيما خلال فترة إدارة "دونالد ترامب"، و هذا عكس الصينيين الذين أدرك قادتهم أكثر من أي وقت مضى أن سياسة الانغلاق لا تجدي نفعا، و أن انتهاج سياسة الانفتاح على العالم الخارجي إبان العقود الأخيرة حقق انتعاشا اقتصاديا غير مسبوق، و جعل من بلدهم ثاني قوة اقتصادية في العالم، بل و من المتوقع – وفقا لمراكز بحثية أوربية و أمريكية- أن تتبوأ مركز الصدارة العالمية خلال الفترة ما بين 2020 و 2030[44]، الأمر الذي عزز من ثقتهم في أنفسهم و قدرتهم على رفع التحدي في أي منطقة من المعمورة[45].

إن ما أقدمت عليه الصين في ظل انتشار وباء كورونا، سواء من حيث قدرتها على احتواء الوباء وتطويق انتشاره بإقليمها، أو من حيث تقديمها مساعدات لفائدة بقية دول العالم -بما في ذلك تلك المحسوبة على المنظومة الرأسمالية الغربية المتوارية- تنطوي على الكثير من الدلالات والعبر، وتشكل -دون أدنى شك- رسالة موجهة للعالم مؤداها أن الصين باتت تمتلك من المقومات ما يؤهلها لقيادة العالم، وهي بصدد تهيئة نفسها لترجمة عناصر قوتها، من أجل التموقع في أعلى سلم النظام الدولي [46] ما بعد جائحة كورونا، لاسيما في ظل وجود العديد من المؤشرات الكمية و الكيفية الدالة على صعود القطب الصيني-الأسيوي على حساب تراجع القطب الأمريكي-الغربي.

المحور الرابع: مؤشرات صعود القطب الأسيوي-الصيني:

أضحت الصين مع مطلع القرن الحادي والعشرين تتوفر على المقومات الكفيلة بتغيير موازين القوة لصالح الشرق على حساب الغرب، ويتجلى ذلك في العديد من المؤشرات، أهمها:

أولا-مؤشر القوة الاقتصادية:

لم يعد خافيا على أحد أن آسيا تعد أسرع مناطق النمو في العالم خلال العقود الأخيرة، وتؤكد المعطيات على إمكانية تصاعد هذا النمو واستمراره على المدى البعيد. فباستثناء الولايات المتحدة الأمريكية لا يوجد سوق واحد في العالم أهم من الصين[47] التي تعد أكبر مصدر وثاني أكبر مستورد في العالم، والشريك الأساسي الأول للدول الرئيسية الواقعة في شرق آسيا، بما في ذلك الدول الحليفة للولايات المتحدة[48]. ويتبوأ إجمالي الفائض التجاري الأسيوي المرتبة الأولى عالميا، حيث ((تجاوزت الصين الولايات المتحدة الأمريكية في حجم التجارة الخارجية)) [49]، إذ يقدر العجز التجاري الأمريكي مع الصين نحو 487 مليار دولار، في حين يصل العجز التجاري الأوربي مع الصين إلى 185 مليار أورو، مع العلم أن الصين تسيطر على 13% من إجمالي التجارة العالمية[50]. إن إجمالي الناتج المحلي المقاس بمعادلة القوة الشرائية وليس الإجمالي الإسمي لأربع دول أسيوية يعادل مجموع نسب كل من الولايات (18.2 %) وجميع دول الاتحاد الأوربي (16 %)[51]، إذ يلاحظ أن الولايات المتحدة وحلفاءها مجتمعين أضحوا يمتلكون حصة أصغر من الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق العسكري، بالمقارنة عما كانوا عليه غداة انتهاء الحرب الباردة[52].

يعتبر الاقتصاد الصيني من أكبر الاقتصاديات في العالم؛ بفعل حجم النمو في الإنتاجية المحلية والصادرات الضخمة والاستثمارات الهائلة في رأس المال، حيث بلغ الإنتاج المحلي الإجمالي (GDP) الصيني12 تريليون دولار عام 2017، بنسبة نمو وصلت إلى 09.7 %، أي ما يمثل 15 % من إجمالي الاقتصاد العالمي، محتلة بذلك الرتبة الثانية عالميا بعد الولايات المتحدة (18.5 تريليون دولار)، مساهمة بذلك بنحو

30 % في النمو الاقتصادي العالمي. ووفقا للإحصائيات، فقد بلغ الفائض التجاري الصيني 422 مليار دولار سنة 2017، كما بلغ احتياطي النقد الأجنبي 03 تريليون دولار في نفس السنة [53].

بعدما كان الاقتصاد الصيني قبل ثلاثة عقود يمثل 06 % فقط من حجم الاقتصاد الأمريكي، أصبح اليوم يشكل 63 %، إذ أن بكين تجاوزت بالفعل واشنطن في المجال الاقتصادي، والأهم من ذلك كله، هو أن النمو الاقتصادي السريع للصين ورغم تباطؤه النسبي بات يمثل ثلاث أضعاف تقريبا نظيره الأمريكي، مما يؤشر على أن الصين مرشحة بقوة لأن تكون القوة الاقتصادية الأولى في القرن الحادي والعشرين [54]، و هذا ما توقعه الكاتب البريطاني "مارتن جاك" (Martin Jacques) عندما قال بأن الاقتصاد الصيني سيحتل المرتبة الأولى عالميا في حدود 2050[55].

تشير بعض الأرقام إلى أن العالم لم يشهد من قبل شيئا يشبه ما أسماء "غراهام أليسون" (Graham Allison) "الانزياح التكتوني"[•](Tectonic Shift) السريع لموازين القوى العالمية الناتج عن الصعود الصيني[56] : كان نصيب الولايات المتحدة الأمريكية من إجمالي الاقتصاد العالمي خلال السنوات القليلة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية 50 %، قبل أن تنخفض إلى 22 % عام 1980. وبالموازاة مع النمو الاقتصادي الصيني المزدوج الأرقام[*] المسجل على امتداد ثلاثة عقود، استمر الاقتصاد الأمريكي في التراجع ليصل إلى 07 % مع مطلع سنة 2020[57]. في المقابل ارتفع نصيب الصين من الاقتصاد العالمي خلال نفس الحقبة تقريبا من 02 % سنة 1980 إلى 18 % سنة 2016، وبات السبيل ممهدا كي يبلغ 30 % مع حلول عام 2040، ولا شك أن النمو الاقتصادي السريع للصين سيجعل الأخيرة منافسا سياسيا وعسكريا مخيفا خلال العقود القادمة.

ثانيا- مؤشر القوة العسكرية:

يمثل إقدام الصين في 30 جويلية 2017 على إقامة عرض عسكري ضخم بمشاركة 12 ألف جندي و 700 طائرة و قطعة عسكرية و...، و الذي يعد الأول من نوعه منذ تأسيس الجمهورية عام 1949، تحولا استراتيجيا نوعيا قد ينقل الصين من حالة الانكفاء على الذات و التركيز على التنمية الاقتصادية، إلى وضع يجعلها فاعلا دوليا رئيسيا يتوفر على رؤية قادرة على تفعيل مصالحه في خضم الحراك الدولي لمراكز القوى على الصعيد العالمي[58]. وتجدر الإشارة إلى أن الصين تمتلك أكبر جيش في العالم مشكل من 2.3 مليون جندي، تسانده قوات احتياطية ضخمة تقدر بـ 800 ألف فرد، تخصص له ميزانية كبيرة سنويا تصنف الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية، ويجري توظيف عشرات المليارات سنويا لتحديثه، بالاعتماد على ما يعرف بالتكنولوجيا المزدوجة، تماشيا مع دورها في النظام الدولي[59].

يوجد في آسيا أكبر عدد من الوحدات الدولية المالكة للسلاح النووي مقارنة ببقية القارات، إذ تتوفر على 188 مفاعلا نوويا من المجموع العالمي المقدر بـ 457 مفاعلا نوويا، أي بنسبة 41.13 %[60]، وبانضمامها إلى النادي النووي عام 1964 وامتلاكها لعدد معتبر من الرؤوس النووية، أفلحت الصين في تحقيق قوة عسكرية كبيرة قادرة على الردع والوقوف في وجه أية قوى عظمى. ويعتقد الكثير من الأكاديميين أن الصين هي الدولة الوحيدة في العالم التي تعمل على تعزيز قواتها النووية الاستراتيجية، أملا في تحقيق التوازن مع القوى الكبرى، و ربما تجاوز الترسانتين النوويتين الأمريكية و الروسية [61]، حيث أفاد موقع "هيل" (Hill) الإخباري الأمريكي أن الصين أجرت ما يربو عن 200 اختبار على أسلحتها النووية التكتيكية القصيرة المدى في بحر الصين الجنوبي خلال الفترة ما بين 2014 و 2017، أي بمعدل 05 اختبارات شهريا، في حين لا تتجاوز الاختبارات التي تجريها الولايات المتحدة في هذا المجال مرة واحدة كل شهر[62]، ومن ثمة فليس من المبالغة الإشارة إلى التخوف الأمريكي المستمر من تنامي التنافسية الصينية، بل و من إمكانية استئثارها بالقوة العالمية الأولى مستقبلا[63].

لقد أدرك القادة الصينيون الملتزمون بمبدأ "النهوض السلمي" لتبديد مخاوف الغرب أن الوقت قد حان لكي تواكب القوة العسكرية نظيرتها الاقتصادية، لهذا الغرض، قررت الصين الرفع من حجم انفاقها العسكري، حيث تفيد بعض الدراسات بوجود تزايد مستمر في ميزانيتها العسكرية السنوية بواقع 10 %[64]، إذ يشير التقرير الصادر عن*معهد* استوكهولم الدولي لأبحاث السلام عام2017 إلى أن الصين التي أعلنت عن أكبر موازنة عسكرية في تاريخها

بقيمة فاقت 151 مليار دولار في نفس السنة (2017)[65]، رفعت من نسبة إنفاقها العسكري العالمي إلى 07.3 %، أي ما يمثل 01.9 % من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) الصيني، محتلة بذلك المرتبة الثانية عالميا خلف الولايات المتحدة. ووفقا لتقرير آخر صادر عن نفس المعهد، فقد ارتفع الإنفاق العسكري للصين من 86.3 مليار دولار عام 2008 إلى 261 مليار دولار عام 2019، أي نسبة زيادة قدرها 190 %[66]، من خلال زيادة مستمرة منذ عام 1984، أي ما يمثل 14 % من إجمالي الإنفاق العسكري العالمي[67].وفي الوقت الذي اضطرت فيه الولايات المتحدة وحلفاؤها الغربيون -تحت ضغط الديون- إلى تقليص حجم قدراتها العسكرية وإنفاقها على التسلح، اتجهت الصين- إلى توظيف مواردها الاقتصادية في تعزيز قدراتها العسكرية، من خلال إبرام صفقات ضخمة في مجال التسلح[68].

من المرجح استمرار النمو الاقتصادي و العسكري الصيني لعقود أخرى قادمة، و لا شك أن النمو المتواصل للناتج المحلي الإجمالي (GDP) للصينسوف يضمن زيادة نفقاتها الدفاعية بمعدلات قياسية، و هذا ما أشار اليه الباحث الفلسطيني وليد عبد الحي عندما كتب قائلا بأن النمو الاقتصادي الصيني انعكس إيجابيا على ميزانية الدفاع، مما ساهم في تصاعد الانفاق العسكري[69]، الأمر الذي يشكل تحديا للمصالح الإستراتيجية الأمريكية[70] و للنظام الدولي القائم، وذهب إليه الكثير من الباحثين، حيث يميل 80 % من الخبراء إلى أن الإنفاق الدفاعي للصين سيتواصل في الزيادة، الأمر الذي يترتب عنه نتائج إقليمية و دولية[71]، فكلما نمت القوة الشاملة للصين كلما زاد نفوذها الإقليمي و الدولي.

ثالثا- مؤشر القوة العلمية والتكنولوجية:

يذهب بعض المحللين السياسيينإلى القول أن الشرق بقيادة الصين في طريقه إلى التفوق على الغرب بقيادة الولايات المتحدة في مجال العلم و التكنولوجيا، حيث أضحت الأولى المنافس الرئيسي للثانية في التكنولوجيا المتقدمة، فمن بين الأكبر 20 شركة رائدة في هذا المجال، هناك 09 شركات صينية[72]. قال "تشارلز ليدبيتر" (Charles Leadbeater) من مركز "ديموس" للبحوث بلندن في إحدى المؤتمرات الدولية المنظمة حول الاتجاهات العالمية للعلوم و التكنولوجيا في جانفي 2007 أن تفوق الولايات المتحدة و أوربا في مجال الابتكار في العالم قد بات من الماضي، و أن مركز الابتكار قد بدأ بالفعل في التحول من الغرب إلى الشرق، و هذا ما عززته "سيلفيا شواج سيرجر" المستشار العلمي في السفارة السويدية، حينما قالت بأن مصادر العلم و المعرفة تزداد في آسيا، و لاسيما في الصين، و بصورة أسرع بالمقارنة مع الولايات المتحدة و حلفائها الأوربيين[73].

كما أشار تقرير المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية الصادر عام 2011، إلى أن أمريكا وشركاءها الغربيين في طريقها إلى افتقاد احتكارها لأصناف مهمة من التكنولوجية العسكرية لصالح القوى الصاعدة وعلى رأسها الصين المتجهة باطراد إلى تجاوز الفجوة التي تفصلها عن الغرب في هذا المجال، وتكاد تتقارب في مراكزها مع الغرب، من حيث التقدم في التكنولوجيا العسكرية، حيث أن إحدى منظومات صواريخ جو-جو الصينية لا نظير لها في الغرب[74].

رابعا- مؤشر القوة البشرية:

تعد آسيا أكبر قارة مساحة وسكانا، فهي تغطي 21.7 % من المساحة الإجمالية لسطح الأرض ويعيش فوقها ما يربو عن 4.64 مليار نسمة، أي ما نسبته 59.54 % من سكان المعمورة، وتتوفر الصين على قوة بشرية هائلة تعد الأولى عالميا، حيث يقارب سكانها 1.5 مليار نسمة، أي بنسبة 25 % من مجموع سكان قارة آسيا، بينما يقدر عدد سكان الولايات المتحدة وأروبا (الغرب) تواليا 325 و747 مليون نسمة[75]. و تكمن المفارقة الصينية في القدرة على تحويل الكثافة السكانية من عبء على الدولة إلى نقطة قوة يجري استثمارها على أكمل وجه، حيث تمثل الأيدي العاملة النسبة الأكبر من عدد السكان و المقدرة بحوالي 68 %[76]، إذ بلغت نسبة مساهمة الأيدي العاملة الرخيصة في نمو اقتصاد البلاد خلال العقود الثلاث الأخيرة نحو 26.8 %، و قدر إجمالي حجم فرص العمل المقدمة من طرف الصين سنويا ما يربو عن 10 ملايين، و تميز هذا البلد الأسيوي الصاعد خلال نفس الفترة بارتفاع نسبة السكان في سن الشغل، مقابل انخفاض تكلفة الضمان الاجتماعي، مع الارتفاع النسبي لنوعية الأيدي العاملة الصينية[77]،و هكذا يثبت هذا البلد أهمية العنصر البشري بكونه مقوما أساسيا في خدمة عملية التحديث و التنمية.

لا ريب أن الثقل الديمغرافي كان و لا يزال يلعب دورا هاما في تحديد وزن الدول الكبرى في النظام الدولي، إذ لا يمكن لأقل من 12 % (أقل من مليار نسمة) من سكان المعمورة الاستمرار –حسب كيشور محبوباني - في التحكم في مصائر أغلبية سكانها (ما يقارب 06 ملايير نسمة)، مع العلم أنه وعلى الرغم من تقدم الغرب وازدهاره خلال القرنين الماضيين، إلا المعطيات أثبتت أن آسيا وبحكم نصيبها الأكبر من الكتلة البشرية للعالم، كانت تساهم في الجزء الأكبر من التاريخ، بالحصة الأكبر من الاقتصاد العالمي[78].

استنادا إلى أدبيات السياسة الدولية القائلة بأن الدولة تصبح قوة (عظمى) في حالة توفرها على القدرات المادية، المؤسسية، والمعنوية بما يؤهلها للمنافسة دوليا، فإن الصين -وباستثناء المقدرات المؤسسية- تمتلك من القوة المادية بما يمكنها من احتلال تلك المكانة، بحكم امكانياتها الاقتصادية، البشرية والعسكرية[79].

المحور الخامس: تحديات الانتقال

ثمة العديد من التحديات الحائلة -على الأقل على المدى المنظور- دون انتقال مركز القيادة العالمية من الغرب إلى الشرق، منها ما له علاقة بالصين وعدم قدرتها على طرح القطب البديل، ومنها مرتبط بإصرار الولايات المتحدة على عدم ترك القيادة العالمية لفاعل دولي لا يقاسمها نفس القيم، التوجهات.والمصالح.

أولا- عدم استعداد الصين لطرح القطب البديل:

رغم تفاؤله المفرط بشأن انتقال السلطة العالمية من الغرب إلى الشرق، إلا أن "كيشور محبوباني" يعترف بوجود صعوبات جمة تعرقل عملية إعادة هيكلة النظام الدولي، وعلى رأسها غياب القيادة العالمية المؤهلة للقيام بهذه المهمة؛ باعتبار أن الولايات المتحدة هي جزء من المشكلة. وفي الوقت الذي يصر فيه الأمريكيون على التمسك بدورهم القيادي للعالم، تفيد المعطيات الآنية بأن الدول الأسيوية –بما في ذلك الصين- تبدو غير مستعدة حاليا لتحمل المسؤولية[80] العالمية.

تولي الصين أولوية قصوى لقضاياها الداخلية و تغليبها للحوار على حساب المواجهة على المستوى الدولي، من خلال رفضها المجازفة بالدخول في مواجهة مباشرة مع الولايات المتحدة التي لم تتوان في استفزازها في العديد من المناسبات[81]، مفضلة المهادنة و التكيف مع الوضع القائم؛ بحكم التكلفة التي قد تترتب على ذلك بما يستنزف قدراتها، مما يعني أن الصينيين يدركون أن الزمن المناسب لفرض قطبيتهم على نحو قوي و فاعل لم يحن بعد، و هذا ما أشار إليه الأكاديمي الفلسطيني وليد عبد الحي الذي قال أن من بين محددات سيناريوهات سياسة الصين الخارجية المعاصرة تكمن في ((التأني في إدارة العلاقات الخارجية، و عدم التسرع في السعي لتحقيق موقع متقدم في بنية النظام الدولي))[82].

صحيح أن الصين لديها رغبة في أن تكون شريكا أساسيا في النظام الدولي الجديد، لكن ليس لديها رغبة في تولي القيادة العالمية حاليا، وهذا أكد عليه أحد الباحثين العرب ((إن الصين تسعى إلى أن تكون أحد الأقطاب الدولية وليس القطب الواحد))[83]، لاسيما في خضم العديد من التحديات الداخلية التي تواجهها، أو ربما ولدواعي جيوبوليتيكية. فهم يريدون تفادي شعور الأمريكيين بالخوف من أنهم على وشك فقدان القيادة العالمية، كما قال مهندس الإصلاح الصيني "دينج شياو بينج" (Deng Xiaoping)((كن ماهرا في إظهار التواضع والمحافظة عليه))[84]، حيث قلل الرئيس الصيني من شأن بلده، حينما قال بأن بلاده هي كبرى الدول النامية، بينما تعد الولايات المتحدة كبرى الدول المتقدمة[85]. فالصين المنشغلة بجملة من الأولويات ذات صلة بالجبهة الداخلية، لا سيما فيما يتعلق باسترجاع بعض الأقاليم وتعزيز مسارات التنمية، وعلى الرغم من الطابع الملح لتوجهاتها نحو تعزيز مكانتها في سلم النظام الدولي، إلا أن طرح قطبيتها كفاعل دولي رئيسي لم تتبلور بعد بصورة واضحة[86].

على الرغم من النقلة النوعية الحاصلة في الصين على مختلف الأصعدة خلال العقود الأخيرة، إلا أنها تواجه تحديات جمة تنطوي على كثير من المعوقات، من بينها الاختلال التنموي الحاصل بين شطرها الغربي المشكل 70% من مساحة البلاد و25 % من سكانها الغني بمصادر الطاقة[87]، لكنه متخلف ويعيش ظروفا طبيعية، اقتصادية واجتماعية صعبة، والشرقي المتقدم الذي يشهد تطورا تنمويا في مختلف المجالات. لذلك، فإن هشاشة المجتمع الصيني المتعدد القوميات، الناجمة عن النزاعات القومية

الانفصالية في شمال غرب الصين وعدم توازن توزيع عوائد التنمية طبقيا ومناطقيا، تعزز التوجه نحو تقييد فرص تحول الصين إلى قطب دولي. فضلا عن الضغوط الاقتصادية الممارسة على السلع والمنتجات الصينية، ناهيك عن موضوع استقلال تايوان الذي بات يؤرق صانع القرار الصيني ويشكل أحد العوامل المربكة لطموحاته في صياغة بنية النظام الدولي[88]، بل ويذهب باحث عربي إلى الاعتقاد بأنه وعلى الرغم من القوة الاقتصادية للصين ونموها المتسارع، إلا أن محيطها الإقليمي وطبيعة ثقافتها ونظامها السياسي لن يؤهلاها لتولي عرش النظام الدولي[89].

إذا كان "مارتن جاك" (Martin Jacques) كبير الباحثين في جامعة "كامبريدج" البريطانية، والخبير في الشؤون الصينية يقر بأنه لا مفر من تحول المارد الصيني إلى قوة عالمية بعد نهضته الاقتصادية التي تعد بمثابة معجزة، و تطوره التكنولوجي، إلا أنه يرى أن هذا التحول لن يحدث خلال السنوات القليلة القادمة، بل في غضون ثلاثة عقود من الزمن، حيث من المتوقع -حسبه- أن تتوارى الولايات المتحدة الأمريكية إلى المرتبة الثانية خلف الصين التي ستتبوأ المرتبة الأولى عالميا[90]، و هو ما يصب في الطرح القائل بأن الصين ليست مهيأة في الوقت الحالي لقيادة النظام الدولي.

ثانيا- إصرار أمريكي على عدم التفريط في القيادة العالمية:

بحكم تأثيراته الاستراتيجية على المكانة الأمريكية في عالم ما بعد الحرب الباردة، تنظر الولايات المتحدة الأمريكية إلى تنامي الدور الصيني بقدر من الحذر والترقب، وتأمل في انخراط القطب الصيني-الأسيوي المتصاعد في النظام الدولي القائم، دون المساس بأركانه وآليات عمله، وهذا ما أكد عليه الرئيس الأمريكي الأسبق "باراك أوباما" عندما قال بأن بلاده ((تريد أن ترى الصين ناجحة، لكن مع نموها، نريد منها أن تكون شريكا في دعم النظام العالمي لا تقويضه)) [91].

باعتبارها القطب المهيمن على النظام الدولي بلا منافس حقيقي منذ ثلاث عقود، ستعمل الولايات المتحدة -بدون أدنى شك- على توظيف كل الإمكانات والوسائل المتاحة، من أجل ضمان استمرار قيادتها للعالم لفترة زمنية لا تقل عن نصف قرن، مثلما ذهبت إليه بعض الأدبيات السياسية، وتحاول بموازاة ذلك تفادي اقتراف نفس الأخطاء التي وقعت فيها الإمبراطوريات السابقة.المؤكد أنها لن تتنازل بسهولة على المركز القيادي للعالم لفائدة دولة منافسة غير غربية مثل الصين لا تقاسمها نفس القيم والمصالح، لأن القوة المتنامية للصين تشكل –من المنظور الأمريكي- تهديدا خطيرا للنظام الدولي القائم.

إن الولايات المتحدة لن تتساهل في التعامل مع إمكانية أن تكون الصين منافسا نديا لها في المستقبل المنظور[92]. لذلك، يوصي الواقعيون الأمريكيون بضرورة قطع الطريق أمام منافسين محتملين[93]،و كان بعض الكتاب قد نصحوا الإدارة الأمريكية بضرورة العمل على تدمير أية قوة محتملة منافسة -بما في ذلك الصين- من أجل ضمان استمرار قيادتها للعالم[94]،من خلال انتهاج سياسات، من شأنها احتواء النفوذ المتزايد للصين في مناطق مختلفة من العالم، على غرار دعوتها في نوفمبر 2017 إلى ضرورة إحياء "الحوار الأمني الرباعي" (اليابان، الهند، استراليا و الولايات المتحدة) الهادف أساسا إلى تحجيم نفوذ الصين الإقليمي في جنوب شرق آسيا[95]، باعتبار أن الأخيرة توجد ضمن المرحلة الثانية من مراحل صعود القوى العظمى. كتب أحد الباحثين العرب بشأن المحاولات الأمريكية لتقويض صعود الدور الاقليمي للصين ((تسعى الولايات المتحدة إلى محاصرة الدور الصيني إقليميا، من خلال انشاء تحالفات أمنية إقليمية تقيد هذا الدور (...) تتبنى سياسة ممنهجة لاستنزاف حضور الصين إقليميا، من خلال إثارة وتعميق خلافاتها مع دول الهند الصينية ومع دول آسيا الشرقية، فضلا عن نشر قوة عسكرية أمريكية مؤثرة لردع أي تحركات عسكرية صينية)) [96].

خاتمة:

تأسيسا على ما سبق، يمكن استخلاص النتائج التالية:

1- من السابق لأوانه الحكم على مدى اعتبار جائحة كورونا حدثا تاريخيا مفصليا في مسار النظام الدولي؛ بسبب صعوبة تحديد حجم الآثار الاقتصادية والمجتمعية على القوى الكبرى المتنافسة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية والصين، والناجمة (الصعوبة) عن سواد حالة اللايقين بشأن البعد الزمني للوباء الذي تشير المعطيات التاريخية للأوبئة إلى أنه لن يؤدي بالضرورة إلى تحول

جذري في نمطية النظام الدولي السائد منذ انتهاء الحرب الباردة.

2- رغم أهمية مؤشر إدارة الأزمة الوبائية المتمثل في قدرة الصين وبعض الدول الأسيوية على حسن التعامل مع الأزمة في بدايتها على حساب تعثر الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الأوربيين، إلا أنه يظل غير كافي للحكم على إمكانية انتقال مركز القيادة العالمية من الغرب بقيادة الولايات المتحدة إلى الشرق بقيادة الصين، لاسيما في ظل وجود مؤشرات عن إمكانية السيطرة على الوباء عاجلا أم آجلا، على غرار ما حدث مع أوبئة القرن العشرين.

3- إن ضعف الولايات المتحدة، تراجع دورها في السنوات الأخيرة، و فشلها الملحوظ في تدبير قضايا دولية مختلفة بما في ذلك سوء تعاطيها مع الأزمة الوبائية، وما نجم عنه من تآكل للثقة الدولية في قيادتها للعالم؛ بسبب أنانيتها و انطوائها على ذاتها، لا سيما في ظل إدارة "دونالد ترامب" الحاملة لشعار "أمريكا أولا"، فتح المجال أمام الصين، التي تبدو الفاعل الدولي الأكثر قوة في مجال الصحة العامة، إلى انتهاز فرصة ملء الفراغ الذي تركته الولايات المتحدة على الساحة الدولية، و تقديم رسالة إلى العالم مؤداها أن الصين تتوفر على المقومات التي تؤهلها لقيادة العالم، و هي بصدد تهيئة نفسها للتربع على عرش النظام الدولي مستقبلا.

4- رغم المؤشرات الكمية و الكيفية للقوة (لاقتصادية، العسكرية، العلمية والتكنولوجية،البشرية، إدارة الأزمة الوبائية....الخ) الدالة على صعود القطب الاسيوي-الصيني على حساب تراجع القطب الغربي-الأمريكي، إلا أن الصين التي تحدوها رغبة في أن تكون شريكا أساسيا في نظام دولي متعدد الأقطاب، ليست مهيأة في الوقت الحالي لطرح القطب البديل وتولي عرش النظام الدولي؛ بسبب التحديات الداخلية (إعطاء الأولوية للقضايا الداخلية) و الخارجية (إصرار الولايات المتحدة على التمسك بالقيادة العالمية)، الأمر الذي يرجح -على المدى المنظور- كفة السيناريو الاتجاهي (استمرار القيادة الأمريكية للعالم) على حساب السيناريو المحتمل (القيادة الصينية للعالم).

يمكن القول بأنه وبغض النظر عن وجهات نظر المحللين بشأن نمطية النظام الدولي ما بعد الجائحة، فإنه من المبكر استخلاص تجارب ودروس هذه الأزمة المفاجئة التي قلبت العالم، لاسيما مع تسارع وتيرة مخرجات الوباء وانعكاساته الجيو-استراتيجية والاقتصادية؛ باعتبار أن العالم ما زال في مخاض عسير من الاضطراب والفوضى، الأمر يصعب معه إعطاء تصور متكامل عن عالم ما بعد كورونا، مما يعني -وإلى حد ما- صحة فرضية الدراسة.

قائمة المراجع:

- **<u>الكتب:</u>**

1- بدران بن لحسن، فيروس كورونا:تحولات، تحديات وفرص: مقاربة فكرية، في: عالم ما بعد الجائحة: قراءات في تحولات الفرد، المجتمع، الأمة وفي العلاقات الدولية، كتاب لمجموعة من المؤلفين، منشورات جمعية النبراس للثقافة والتنمية، المغرب، 2020.

2- وليد عبد الحي، مناهج الدراسات المستقبلية وتطبيقاتها في العالم العربي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي،2007.

3- التجاني عبد القادر حامد، العلوم السياسية: مرحلة ما بعد كورونا، في: أزمة كورونا وانعكاساتها على علم الاجتماع والعلوم السياسية والعلاقات الدولية، لمجموعة من المؤلفين، مركز ابن خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية، قطر، 2020.

4- السيد أمين شلبي، أمريكا والعالم (متابعات في السياسة الخارجية الأمريكية (2000-2005)، عالم الكتب، مصر، 2005.

5- سعيد الصديقي، أي تأثير لوباء "كوفيد 19" على السياسات الدولية؟، في: عالم ما بعد الجائحة: قراءات في تحولات الفرد، المجتمع، الأمة وفي العلاقات الدولية، كتاب لمجموعة من المؤلفين، منشورات جمعية النبراس للثقافة والتنمية، المغرب، 2020.

6- مصطفى بخوش، انعكاسات أزمة كورونا الحديثة في العلوم السياسية، في: أزمة كورونا وانعكاساتها على علم الاجتماع والعلوم السياسية والعلاقات الدولية، لمجموعة من المؤلفين، مركز ابن خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية، قطر، 2020.

7- إدريس لكريني، الموقف تجاه النظام الدولي: الصين وتحولات النظام الدولي الراهن، في: العلاقات العربية-الصينية، كتاب لمجموعة من المؤلفين، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2018.

8- كيشور محبوباني، العالم الأسيوي الجديد، ترجمة: سمير كريم، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2009.

9- مارك لام وجون غراهام، الصين الآن: ممارسة أعمال الأنشطة التجارية في أكثر أسواق العالم قوة ونشاطا وحيوية، ترجمة: نور الدائم بابكر، مكتبة العبيكان، المملكة العربية السعودية، 2012.

10- مجموعة من المؤلفين، الثقل الأسيوي في السياسة الدولية: محددات القوة الأسيوية، المركز الديمقراطي للدراسات الإستراتيجية، السياسية والاقتصادية، برلين، 2018.

11- وليد سليم عبد الحي، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي (1979-2010)، (ط2) مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، 2014.

12- ماثيو رودس، الولايات المتحدة الأمريكية: الزعامة ما بعد القطبية الأحادية، في: القوى العظمى والاستقرار الاستراتيجي في القرن الحادي والعشرين رؤى متنافسة، تحرير: جرايمي هيرد، ترجمة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، 2013.

13- Laurence Biday et autres, les grandes questions internationales, studyrama, France, 2013.

• **المقالات:**

14- خالد الحمدوني، مآلات النظام الدولي بعد فيروس كورونا، مجلة العلوم السياسية والقانون، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية السياسية والاقتصادية، ألمانيا،المجلد 04، العدد 23، الصادر في شهر جويلية 2020.

15- هالة محمود طه دودين، العلاقات الصينية الأمريكية ما بين الحرب التجارية وفيروس كورونا، مجلة قضايا أسيوية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، السياسية والاقتصادية، ألمانيا، العدد 04 الصادر في أفريل 2020.

16- حسين إسماعيل، أولوية الاقتصاد: انعكاسات تحولات نمط التنمية على آفاق الصعود الصيني، ملحق مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام، مصر، العدد 207، الصادر في جانفي 2017.

17- وليد عبد الحي، العقل الاسيوي والاستدارة العربية شرقا، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، لبنان، سبتمبر 2020.

18- وليد عبد الحي، الانخراط الحذر: هل تقيد سياسة "التوازن" دور الصين في الشرق الأوسط؟، ملحق مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام، القاهرة، العدد 207، الصادر في جانفي 2017.

19- محمد سنان، "الحوار الرباعي": آلية تحجيم النفوذ الصيني في جنوب شرق آسيا، مجلة اتجاهات الأحداث، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، الإمارات العربية المتحدة، العدد 24، الصادر في نوفمبر-ديسمبر 2017.

20- عاهد مسلم المشاقبه وصايل فلاح مقداد، النظام الدولي الجديد في ظل بروز القوى الصاعدة-الصين أنموذجا (1991-2016)، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 45، العدد 02، الصادر عام 2018.

21- (.....)، القيادة المؤجلة: استراتيجيه الصين لتأسيس ركائز التعددية الدولية، ملحق مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام، مصر، العدد 207، الصادر في جانفي 2017.

22- مالك عونى، السياقات الغالبة: الصعود الصيني إلى اللاقطبية، ملحق مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام، مصر، العدد 207، الصادر في جانفي 2017.

23- نيللى كمال الأمير، القيادة المؤجلة: استراتيجيه الصين لتأسيس ركائز التعددية الدولية، ملحق مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام، القاهرة، العدد 207، الصادر في جانفي 2017.

24- عمرو عبد العاطي، مستقبل مضطرب للمنظمات الدولية في عصر الأوبئة، دراسة خاصة، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، الإمارات العربية المتحدة، العدد 09-01 ماي 2020.

25- عصام عبد الشافي، وباء كورونا وبنية النسق الدولي: الأبعاد والتداعيات، المعهد المصري للدراسات، 26 مارس 2020.

26- جلال خشيب، الصعود الصيني عند الواقعيين الجدد، دراسات سياسية، المعهد المصري للدراسات، 15 مارس 2019.

27- نبيل البابلي، إدارة أزمة كورونا أسباب النجاح والفشل، المعهد المصري للدراسات، 16 جوان 2020.

28- محمد الشرقاوي، التحولات الجيوسياسية لفيروس كورونا وتأكل النيو ليبرالية (الجزء الأول)، مركز الجزيرة للدراسات، 23 مارس 2020.

29- محمد الشرقاوي، التحولات الجيوسياسية لفيروس كورونا وتأكل النيو ليبرالية (الجزء الثاني)، مركز الجزيرة للدراسات، 30 مارس 2020.

30- أحمد عبد العليم حسن، اتجاهات تغير أدوار الدولة القومية في مرحلة "ما بعد كورونا"، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، الإمارات العربية المتحدة، العدد 06-28 أفريل 2020.

31- بهاب خليفة، كيف تغير التكنولوجيا إدارة الحياة اليومية خلال أزمة كورونا؟، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة،الإمارات العربية المتحدة، العدد 03-07 أفريل 2020.

32- أسماء شكر، هل تصلح ملائكة الرحمة ما أفسدته جيوش العسكر؟، المعهد المصري للدراساتبتركيا، 04 ماي 2020.

33- التقرير الاستراتيجي العربي 2017، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 2017.

34- (.....)، أسبوعية الشعلة، العدد 11085، الصادر بتاريخ 23 مارس 2020، لبنان، ص 12.

35- (.....)، جريدة الديار اللبنانية، السنة الواحدة والثلاثون، العدد 11105، الصادر بتاريخ 15 أفريل 2020.

36- Graham Allison, The New Spheres of Influence : Sharing the Globe With Other Great Powers, foreign affairs, vol 99, number 02, march/april 2020.

37- Mira Rapp-Hooper, Saving America's Alliances : The United States Still Needs the System That Put It

on Top, foreign affairs, vol 99, number 02, march/april 2020.

38- Jennifer Lind and Daryl G. Press, Reality Check :American Power in an Age of Constraints, foreign affairs, vol 99, number 02, march/april 2020.

39- Emmanuel Puig et Mathieu Duchâtel, l'armée populaire de libération maitriser les ambitions, gérer les contraintes, revue diplomatie, n° 20/avril-mai 2014, Areion Group, paris.

40- Mathieu Vernery, le grand ouest chinois : un enjeu stratégique de développement, revue diplomatie, Areion Group, n° 20/avril-mai 2014, paris.

- **مواقع الانترنيت**:

41- هنري كيسنجر، فيروس كورونا سيغير النظام العالمي إلى الأبد: https://www.aljazeera.net/news/politics/2020/4/4، تاريخ الاطلاع: 2020/04/20.

42- حسام إبراهيم، معوقات الفيدرالية: لماذا تصدرت الولايات المتحدة إصابات كورونا في العالم؟: https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/5493/، تاريخ الاطلاع: 08 أفريل 2020.

43- فورين بوليسي، هكذا يبدو العالم بعد كورونا: https://www.addiyarcomcarloscharlesnet.com/article/1817323، تاريخ الاطلاع: 2020/08/11.

44- صدفة محمد محمود، فرص كورونا: أهداف التوجه الصيني لإحياء "طريق الحرير الصحي": https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/5514/، تاريخ الاطلاع: 2020/07/22

45- https://www.egyptindependent.com/will-coronavirus-ignite-a-nuclear-war ?/15/05/2020.

46- https://www.egyptindependent.com/will-coronavirus-ignite-a-nuclear-war?/15/05/2020.

47- https://www.alestiklal.net/ar/view/4707/dep-news-15/05/2020.

48- https://www.worldometers.info/10/05/2020

الهوامش:

(1)- وليد عبد الحي، مناهج الدراسات المستقبلية وتطبيقاتها في العالم العربي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي،2007، ص 20.

(2)- السيد أمين شلبي، أمريكا والعالم (متابعات في السياسة الخارجية الأمريكية (2000-2005)، عالم الكتب، القاهرة، ص29.

(3)- التجاني عبد القادر حامد، العلوم السياسية: مرحلة ما بعد كورونا، في: أزمة كورونا وانعكاساتها على علم الاجتماع والعلوم السياسية والعلاقات الدولية، لمجموعة من المؤلفين، مركز ابن خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قطر، 2020، ص 66.

(4)- محمد الشرقاوي، التحولات الجيوسياسية لفيروس كورونا وتأكل النيو ليبرالية (الجزء الأول)، تقرير صادر عن مركز الجزيرة للدراسات بتاريخ 23 مارس 2020، ص 04.

(5)- عصام عبد الشافي، وباء كورونا وبنية النسق الدولي: الأبعاد والتداعيات، المعهد المصري للدراسات، 26 مارس 2020، ص 05.

(6)- خالد الحمدوني، مآلات النظام الدولي بعد فيروس كورونا، مجلة العلوم السياسية والقانون، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، السياسية والاقتصادية، برلين المجلد 04، العدد 23، الصادر في شهر جويلية 2020، ص 02.

(7)- نفس المرجع، ص 14.

(8)- محمد الشرقاوي، التحولات الجيوسياسية لفيروس كورونا وتأكل النيو ليبرالية (الجزء الثاني)، تقرير صادر عن مركز الجزيرة للدراسات بتاريخ 30 مارس 2020، ص 17.

(9)- بدران بن لحسن، فيروس كورونا: تحولات، تحديات وفرص: مقاربة فكرية، في: عالم ما بعد الجائحة: قراءات في تحولات الفر، المجتمع، الأمة وفي العلاقات الدولية، كتاب لمجموعة من المؤلفين، منشورات جمعية النبراس للثقافة والتنمية، وجدة، أفريل 2020، ص ص 182، 183.

(10)- محمد عز العرب، جغرافيا الانكشاف: خرائط التجمعات الهشة في الشرق الأوسط خلال جائحة كورونا، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبو ظبي، العدد 05-20 أفريل 2020، ص 03.

(11)- سعيد الصديقي، أي تأثير لوباء "كوفيد 19" على السياسات الدولية؟، في: عالم ما بعد الجائحة: قراءات في تحولات الفرد، المجتمع، الأمة وفي العلاقات الدولية، كتاب لمجموعة من المؤلفين، منشورات جمعية النبراس للثقافة والتنمية، وجدة، أفريل 2020، ص 265.

(12)- عمرو عبد العاطي، مستقبل مضطرب للمنظمات الدولية في عصر الأوبئة، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبو ظبي، العدد 09-01 ماي 2020، ص 17.

(13)- خالد الحمدوني، مرجع سابق، ص 02.

(14)- هنري كيسنجر، فيروس كورونا سيغير النظام العالمي إلى الأبد: https://www.aljazeera.net/news/politics/2020/4/4، تاريخ الاطلاع: 2020/04/20.

(15)- سعيد الصديقي، مرجع سابق، ص ص 266، 267.

(16)- نفس المرجع، ص 267.

(17)- عصام عبد الشافي، مرجع سابق، ص 07.

(18)- (.....)، أسبوعية الشعلة، العدد 11085، الصادر بتاريخ 23 مارس 2020، لبنان، ص 12.

(19)- نبيل البابلي، إدارة أزمة كورونا أسباب النجاح والفشل، المعهد المصري للدراسات، 16 جوان 2020، ص 04.

(20)- حسام إبراهيم، معوقات الفيدرالية: لماذا تصدرت الولايات المتحدة إصابات كورونا في العالم؟: https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/5493/، تاريخ الاطلاع: 08 أفريل 2020.

(21)-جريدة الديار اللبنانية، السنة الواحدة والثلاثون، العدد 11105، الصادر بتاريخ 15 أفريل 2020، ص 08.

(22)- محمد الشرقاوي، التحولات الجيوسياسية لفيروس كورونا وتأكل النيو ليبرالية (الجزء الثاني)، مرجع سابق، ص 11.

(23)- التجاني عبد القادر حامد، مرجع سابق، ص 67.

(24)- محمد الشرقاوي، التحولات الجيوسياسية لفيروس كورونا وتأكل النيو ليبرالية (الجزء الثاني)، مرجع سابق، ص ص 20، 11.

(25)- مصطفى بخوش، انعكاسات أزمة كورونا الحديثة في العلوم السياسية، في: أزمة كورونا وانعكاساتها على علم الاجتماع والعلوم السياسية والعلاقات الدولية، لمجموعة من المؤلفين، مركز ابن خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قطر، 2020، ص 82.

(26)- أحمد عبد العليم حسن، اتجاهات تغير أدوار الدولة القومية في مرحلة "ما بعد كورونا"، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبو ظبي، العدد 06-28 أفريل 2020، ص ص 12-13.

(27)- محمد عبد الله يونس، مرجع سابق، ص 08.

(28)-محمد الشرقاوي، التحولات الجيوسياسية لفيروس كورونا وتأكل النيو ليبرالية (الجزء الأول)، مرجع سابق، ص 02.

(29)- إيهاب خليفة، كيف تغير التكنولوجيا إدارة الحياة اليومية خلال أزمة كورونا؟، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبو ظبي،العدد 03-07 أفريل 2020، ص 09.

(30)- خالد الحمدوني، مرجع سابق، ص 09.

(31)- محمد الشرقاوي، التحولات الجيوسياسية لفيروس كورونا وتأكل النيو ليبرالية (الجزء الثاني)، مرجع سابق، ص 10.

(32)- مصطفى بخوش، مرجع سابق، ص 81.

(33)- أسماء شكر، هل تصلح ملائكة الرحمة ما أفسدته جيوش العسكر؟، المعهد المصري للدراسات، تركيا، 04 ماي 2020، ص 02.

(34)-محمد الشرقاوي، التحولات الجيوسياسية لفيروس كورونا وتأكل النيو ليبرالية (الجزء الأول)، مرجع سابق، ص 02.

(35)-https://www.egyptindependent.com/will-coronavirus-ignite-a-nuclear-war ?/15/05/2020.

(36)- صدفة محمد محمود، فرص كورونا: أهداف التوجه الصيني لإحياء "طريق الحرير الصحي": https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/5514/، تاريخ الاطلاع: 2020/07/22.

(37)- أحمد عبد العليم حسن، مرجع سابق، ص 08.

(38)- محمد الشرقاوي، التحولات الجيوسياسية لفيروس كورونا وتأكل النيو ليبرالية (الجزء الأول)، مرجع سابق، ص 02.

(39)- صدفة محمد محمود، مرجع سابق.

(40)- محمد عبد الله يونس، مرجع سابق، ص 15.

(41)- هالة محمود طه دودين، العلاقات الصينية الأمريكية ما بين الحرب التجارية وفيروس كورونا، مجلة قضايا أسيوية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، السياسية والاقتصادية، برلين،العدد 04 الصادر في أفريل 2020، ، ص ص 24، 25.

(42)- عصام عبد الشافي، مرجع سابق، ص 07.

(43)- أسبوعية الشعلة، مرجع سابق، ص 01.

(44)- كيشور محبوباني، العالم الأسيوي الجديد، ترجمة: سمير كريم، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2009، ص 14.

(45)- فورين بوليسي، هكذا يبدو العالم بعد كورونا:https://www.addiyarcomcarloscharlesnet.com/article/1817323، تاريخ الاطلاع: 2020/08/11.

(46)- خالد الحمدوني، مرجع سابق، ص، ص 09، 10.

(47)-مارك لام وجون غراهام، الصين الآن: ممارسة أعمال الأنشطة التجارية في أكثر أسواق العالم قوة ونشاطا وحيوية، ترجمة: نور الدائم بابكر، مكتبة العبيكان، المملكة العربية السعودية، 2012، ص ص 76، 78.

(48)-Graham Allison, The New Spheres of Influence : Sharing the Globe With Other Great Powers, foreign affairs, vol 99, number 02, march/april 2020, p.34.

(49)- حسين إسماعيل، أولوية الاقتصاد: انعكاسات تحولات نمط التنمية على آفاق الصعود الصيني، ملحق مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام، القاهرة،العدد 207، الصادر في جانفي 2017، ص 14.

(50)- وليد عبد الحي، العقل الاسيوي والاستدارة العربية شرقا، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، سبتمبر 2020، ص 03.

(51)- وليد عبد الحي، العقل الاسيوي والاستدارة العربية شرقا، مرجع سابق، ص 03.

(52)-Mira Rapp-Hooper, Saving America’s Alliances : The United States Still Needs the System That Put It on Top, foreign affairs, vol 99, number 02, march/april 2020, p.136.

(53)- مجموعة من المؤلفين، الثقل الأسيوي في السياسة الدولية: محددات القوة الأسيوية، المركز الديمقراطي للدراسات الإستراتيجية، السياسية والاقتصادية، برلين، 2018، ص 143.

(54)-Jennifer Lind and Daryl G. Press, Reality Check :American Power in an Age of Constraints, foreign affairs, vol 99, number 02, march/april 2020, p.45.

(55)- حسين إسماعيل، مرجع سابق، ص 18.

(●)- "التكتونية" Tectonis) هي العلم الذي يهتم بدراسة البنى التركيبية الأرضية الكبرى والأسباب القابعة وراء وجودها، أما "الانزياح التكتوني" Tectonic) Shift) هو تغير بنيوي كبير ينتج عن حركة القشرة الأرضية، وتاليا فإن المعنى المقصود هنا هو أن الصعود الصيني غير وجه الأرض (Graham Allison, p.22).

(56)- وليد سليم عبد الحي، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي (1979-2010)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبوظبي، الطبعة الثانية، 2014، ص 22.

(*)- النمو الاقتصادي المزدوج الأرقام هو ذلك النمو المذهل الذي يتجاوز معدله 09 %، أي أنه يحدث بمعل يتراوح ما بين 10 % و99 % (Graham Allison, p.22).

(57)- Graham Allison, op cit, p.32.

(58)– التقرير الاستراتيجي العربي 2017، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 2017، ص 43.

(59)– عاهد مسلم المشاقبه وصايل فلاح مقداد، النظام الدولي الجديد في ظل بروز القوى الصاعدة–الصين أنموذجا (1991–2016)، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 45، العدد 02، الصادر عام 2018، ص 274.

(60)– وليد عبد الحي، العقل الاسيوي والاستدارة العربية شرقا، مرجع سابق، ص 03.

(61)- Emmanuel Puig et Mathieu Duchâtel, l'armée populaire de libération maitriser les ambitions, gérer les contraintes, revue diplomatie, n° 20/avril-mai 2014, Areion Group, paris, p.79.

(62)-https://www.egyptindependent.com/will-coronavirus-ignite-a-nuclear-war ?/15/05/2020.

(63)-إدريس لكريني، الموقف تجاه النظام الدولي: الصين وتحولات النظام الدولي الراهن، في: العلاقات العربية-الصينية، كتاب لمجموعة من المؤلفين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2018، ص 106.

(64)-نفس المرجع، ص 109.

(65)- التقرير الاستراتيجي العربي 2017، مرجع سابق، ص 44.

(66)-https://www.egyptindependent.com/will-coronavirus-ignite-a-nuclear-war ?/15/05/2020.

(67)-https://www.alestiklal.net/ar/view/4707/dep-news-15/05/2020.

(68)-*Laurence Biday et autres, les grandes questions internationales, studyrama, France 2013, p.* 257.

(69)- وليد عبد الحي، الانخراط الحذر: هل تقيد سياسة "التوازن" دور الصين في الشرق الأوسط؟، ملحق مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام، القاهرة، العدد 207، الصادر في جانفي 2017، ص 25.

(70)- مجموعة من المؤلفين، مرجع سابق، ص 146.

(71)- وليد سليم عبد الحي، مرجع سابق، ص 229.

(72)-Graham Allison, op cit, p.34.

(73)- كيشور محبوباني، مرجع سابق، ص 100.

(74)- التقرير الاستراتيجي العربي 2017، مرجع سابق، ص 44.

(75)- https://www.worldometers.info/10/05/2020.

(76)- عاهد مسلم المشاقبه وصايل فلاح مقداد، مرجع سابق، ص 274.

(77)- حسين إسماعيل، مرجع سابق، ص 14.

(78)-كيشور محبوباني، مرجع سابق، ص ص 27، 91.

(79)- القيادة المؤجلة: استراتيجيه الصين لتأسيس ركائز التعددية الدولية، ملحق مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام، القاهرة، العدد 207، الصادر في جانفي 2017، ص 31.

(80)- كيشور محبوباني، مرجع سابق، ص 311.

(81)- Emmanuel Puig et Mathieu Duchâtel, op cit, p.77.

(82)- وليد عبد الحي، الانخراط الحذر: هل تقيد سياسة "التوازن" دور الصين في الشرق الأوسط؟، مرجع سابق، ص 25.

(83)- مالك عونى، السياقات الغالبة: الصعود الصيني إلى اللاقطبية، ملحق مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام، القاهرة،العدد 207، الصادر في جانفي 2017، ص 11.

(84)- كيشور محبوباني، مرجع سابق، ص 316.

(85)- نيللى كمال الأمير، القيادة المؤجلة: استراتيجيه الصين لتأسيس ركائز التعددية الدولية، ملحق مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام، القاهرة، العدد 207، الصادر في جانفي 2017، ص 31.

(86)- إدريس لكريني، مرجغ سابق، ص 100.

(87)-Mathieu Vernery, le grand ouest chinois : un enjeu stratégique de développement, revue diplomatie, n° 20/avril-mai 2014, Areion Group, paris, pp.90, 92.

(88)-إدريس لكريني، مرجع سابق، ص 119.

(89)- سعيد الصديقي، مرجع سابق، ص 267.

(90)- مالك عونى، مرجع سابق، ص 10.

(91)-إدريس لكريني، مرجع سابق، ص 117.

(92)-جلال خشيب، الصعود الصيني عند الواقعيين الجدد، المعهد المصري للدراسات، 15 مارس 2019، ص 12.

(93)-ماثيو رودس، الولايات المتحدة الأمريكية: الزعامة ما بعد القطبية الأحادية، في: القوى العظمى والاستقرار الاستراتيجي في القرن الحادي والعشرين رؤى متنافسة، تحرير: جرايمي هيرد، ترجمة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، دبي 2013، ص 177.

(94)- مالك عونى، مرجع سابق، ص 10.

(95)- محمد سنان، "الحوار الرباعي": آلية تحجيم النفوذ الصيني في جنوب شرق آسيا، مجلة اتجاهات الأحداث، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبو ظبي،العدد 24، الصادر في نوفمبر-ديسمبر 2017، ص 86.

(96)- مالك عونى، مرجع سابق، ص ص 09، 10.